

أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسة التسيير الجبائي
دراسة عينتا من المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF120
للفترة ما بين 2012-2015

The effect of the board of directors characteristics on tax management practice Study on a sample of French companies registered on SBF120 index For the period between 2012-2015

- ميلي محمد لخضر: أستاذ مساعد (أ)، جامعة باجي مختار عنابة، milimoha@yahoo.fr

- بن عمارة منصور: أستاذ التعليم العالي، جامعة باجي مختار عنابة، mansour_benamara@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/01/20

تاريخ القبول: 2021/01/09

تاريخ الإرسال: 2020/08/20

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة (الاستقلالية، الحجم، ازدواجية الوظيفة والتنوع الديمغرافي) على مستوى الانخراط في ممارسة التسيير الجبائي وذلك بالاعتماد على مؤشر معدل الضريبة الفعلي لقياس التغير في ممارسة التسيير الجبائي.

و لتحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 65 مؤسسة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF120 للفترة ما بين 2012/2015. تشير نتائج الانحدار أن استقلالية وحجم المجلس لديهما أثر سلبي على ممارسة التسيير الجبائي بينما تواجد العنصر النسائي في المجلس يؤثر ايجابيا على ممارسة التسيير الجبائي و لم نجد أثر ذو دلالة إحصائية بالنسبة لتغير ازدواجية الوظيفة **الكلمات المفتاحية:** التسيير الجبائي، الضريبة، معدل الضريبة الفعلي، خصائص مجلس الإدارة، حوكمة الشركات، مؤشر SBF120.

التصنيف JEL: H25, G34

Abstract :

Abstract :

The purpose of this research paper is to study the effect of the board of directors characteristics (independence, size, duality, demographic diversity) on the level of involvement in tax management practice, the effective tax rate index was adopted as a measure of tax management variation. To achieve this aim, the study relied on a sample composed by 65 French companies on the SBF 120 index for the period between 2012-2015. The regression results indicates that board independence and size has a negative effects on tax management however the presence of women in the board positively affects tax management practice, we don't find significant relationship between duality and tax management.

Key Words: Tax management, Tax, Effective tax rate, Board of directors characteristics, Corporate governance, SBF 120 index.

JEL Classification : H25, G34

مقدمة

تعتبر الضريبة من الموارد الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتمويل نفقاتها، كما أنها تعد من أهم الأعباء التي تتحملها المؤسسة لما لها من تأثير مباشر على مردوديتها و أدائها. في هذا الإطار و من منظور تعظيم قيمة المؤسسة ، يتم الاعتماد على التسيير الجبائي كوسيلة لتخفيض الأعباء الضريبية إلى ادني حد .

إن ممارسة التسيير الجبائي ضمن الحدود القانونية و بمستوى مقبول من المخاطر شيء مرغوب فيه نظرا لمساهمته في تحقيق الوفرات الضريبية و بالتالي زيادة ثروة المؤسسة و هذا ما يطلبه المساهمون و هذا كذلك يتماشى مع نية المشرع الضريبي من خلاله سماحه للمؤسسة بالاستفادة من مختلف التحفيزات و المزايا .

غير أنه و من منظور نظرية الوكالة فان هذه الممارسات قد تكون محفوفة بالمخاطر لكون أن بعض المسيرين قد ينخرطون في استراتيجيات التسيير الجبائي عالية المخاطر ، قصد تحقيق وفرات ضريبية للمؤسسة أو تحويلها لمصالحهم الخاصة، و هذا على حساب أصحاب المصلحة بما فيهم المساهمين و السلطات الضريبية .

و باعتبار أن تسيير الجباية و مخاطرها من إحدى المشاكل التي تواجهها حوكمة الشركات لتفسير ما حدث من فضائح مالية و ضريبية في عدة شركات عالمية ، حيث لجأت هذه الأخيرة لتسيير هذا المتغير لتحقيق مكاسب أدخلتها في دائرة التهرب الضريبي.

مما تقدم يؤدي بنا إلى التساؤل عن دور مجلس الإدارة كأحد أهم آليات حوكمة الشركات يتصف بخصائص نوعية، و يقوم بدور إشرافي على عمل الإدارة لضمان أن هذه الأخيرة تمارس تسيير جبائي يتماشى و مصالح أصحاب المصلحة و خاصة المساهمين بالدرجة الأولى.

ترمي هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة (الاستقلالية ، الازدواجية ، الحجم و التنوع الديمغرافي) على ممارسة التسيير الجبائي و كيف تؤثر هذه الخصائص بدرجات متفاوتة على التغير في مستوى الإقبال على ممارسة التسيير الجبائي.

حيث تبلور معالم اشكالتنا على النحو التالي : ما هو أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF120 للفترة ما بين 2012-2015 .

و يتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

-فيما تتمثل خصائص مجلس الإدارة و علاقتها بالتسيير الجبائي

-كيف تؤثر خصائص مجلس الإدارة (الاستقلالية ، الازدواجية ، الحجم و التنوع الديمغرافي) على مستوى الانخراط في ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF120 للفترة ما بين 2012-2015 .

-هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على معدل الضريبة الفعلي الذي استعمل لقياس ممارسة التسيير الجبائي ، و على وجه التحديد ماهو أثر خصائص مجلس الإدارة (الاستقلالية ، الحجم ، ازدواجية وظيفة الرئيس التنفيذي و رئيس مجلس الإدارة ، التنوع الديمغرافي) على ممارسة التسيير الجبائي في الشركات الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF120 للفترة ما بين 2012-2015 .

أهداف الدراسة

- في ضوء إشكالية البحث المطروحة في الفقرة السابقة يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في اختبار تأثير مجلس الإدارة من خلال خصائصه النوعية على ممارسة التسيير الجبائي و ينبثق عن ذلك الأهداف الفرعية التالية :
- التعرف على مدى تطبيق المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF120 للممارسات الجيدة لحوكمة الشركات و بالأخص التوصيات المتعلقة بتكوين مجلس الإدارة من خلال التحليل الإحصائي الوصفي لمختلف خصائصه و مقارنتها بتوصيات حوكمة الشركات .
 - التعرف على مدى انخراط المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF120 في ممارسة التسيير الجبائي من خلال مقارنة الإحصائيات الخاصة بمعدل الضريبة الفعلي الذي يسمح بالتعرف على العبئ الضريبي الحقيقي الذي تتحمله المؤسسة مقارنة بالمعدل النظري أو القانوني للضريبة .
 - اختبار وجود دلالة إحصائية بين خصائص مجلس الإدارة و معدل الضريبة الفعلي الذي استعمل لقياس ممارسة التسيير الجبائي ، و على وجه التحديد فان الهدف هو دراسة اثر خصائص مجلس الإدارة (الاستقلالية ، الحجم ، ازدواجية وظيفة الرئيس التنفيذي و رئيس مجلس الإدارة ، التنوع الديمغرافي) على ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF120 للفترة ما بين 2012-2015 .
 - المساهمة على المستوى النظري في إثراء الأبحاث في هذا المجال و محاولة إبراز علاقة مجلس الإدارة بالتسيير الجبائي .
 - تقديم توصيات و مقترحات التي يمكن أن تساعد المؤسسة في حوكمة التسيير الجبائي .

منهجية البحث

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة، فقد تم اختيار المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في الجانب النظري و ذلك استناداً إلى طبيعة البحث ، حيث قام الباحثان بعرض المفاهيم المتعلقة بالتسيير الجبائي و خصائص مجلس الإدارة و العلاقة بين هذين المتغيرين من خلال مختلف الدراسات السابقة ، و التي على أساسها تم تحديد مشكلة البحث و فرضياته ، تم يأتي الجانب الميداني للدراسة حيث تم استخدام المنهج الاستقرائي في دراسة عينة من المؤسسات الفرنسية و ذلك من خلال تجميع البيانات ، تحليلها إحصائياً و قياسياً ، اختبار فرضيات الدراسة الميدانية و تعميم النتائج.

الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات حاولت الربط بين التسيير الجبائي و خصائص مجلس الإدارة و نذكر منها المقالات التالية :

-دراسة قام بها (2005) **Desai and Dharmapala** بعنوان التحبب الضريبي للشركات و قيمة المؤسسة، حيث قام الباحثان بدراسة العلاقة بين التسيير الجبائي و قيمة المؤسسة في عينة مكونة من 687 مؤسسة ما بين 1993-2001 و توصلت النتائج إلى وجود علاقة ايجابية بين من جهة ، الفارق بين الدخل المحاسبي و الضريبي كمقياس للتسيير الجبائي و مؤشر Tobin q كمقياس للقيمة البورصية للمؤسسة، مع التأكيد على أن هذه العلاقة لا تكون ايجابية إلا في المؤسسات ذات الحوكمة الجيدة .

-دراسة قام بها (2009) **Deslandes and Landry** بعنوان مخاطر العدوانية الضريبية ، السمعة و الحوكمة ، حيث قام الباحثان بدراسة على عينة مكونة من 70 شركة كندية مسعرة في بورصة تورنطو بين 2000-2005 حول تأثير مخاطر فقدان السمعة و خصائص مجلس الإدارة على مخاطر التسيير الجبائي العدواني، و خلصت الدراسة إلى أن

الشركات التي تشغل أكثر بسمعتها و لها عضو في لجنة المراجعة ذو خبرة محاسبية يظهر أنها لا تنخرط في تصرفات عدوانية في تسييرها الجبائي.

-دراسة قام بها **Minnick and Noga (2010)** بعنوان هل خصائص حوكمة الشركات تؤثر في التسيير الجبائي ، في عينة مكونة من 500 مؤسسة امريكية ما بين 1996-2005 و توصلت الدراسة إلى أن هذه المكافآت تحفز المسيرين في الاستثمار في التسيير الجبائي، و هذا ما يرجع بالفائدة و بعوائد معتبرة لحاملي الأسهم على المدى البعيد . بينما خصائص الحوكمة هي التي تقرر الإستراتيجية الجبائية المتبعة للمؤسسة ، حيث توصل الباحثان إلى أن الأعضاء الخارجيين للمجلس يركزون أكثر على التسيير الجبائي الدولي و انه كلما نقص حجم المجلس يؤدي إلى تسيير جبائي أحسن، كما توصل الباحثان إلى أن المجالس ذات الحجم الكبير تركز على التسيير الجبائي الداخلي ، و بعدم الفعالية بسبب الصعوبات في اتخاذ القرار عندما يتعلق الأمر بالتسيير الجبائي الدولي .

-دراسة قام بها **Aliani and Zarai (2012)** بعنوان مجلس الإدارة و التسيير الجبائي دراسة ميدانية في البيئة التونسية ، حيث قام الباحثان بدراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على التسيير الجبائي في عينة مكونة من 32 مؤسسة مسعرة في بورصة تونس ما بين سنة 2000-2007 و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين ازدواجية الوظيفة و معدل الضريبة الفعلي بينما هناك علاقة موجبة بين التنوع الديمغرافي و معدل الضريبة الفعلي من خلال نسبة التواجد العنصر النسائي في المجلس.

I- التسيير الجبائي و المصطلحات المقارنة له

I-1- تعريف التسيير الجبائي

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالتسيير الجبائي و يمكن ذكر البعض منها :

يعرف (Serlooten, 2001, p. 23) التسيير الجبائي على انه الإجراء الذي تقوم به المؤسسة لتخفيض العبئ الضريبي من خلال تحقيق اقتصاد في الضريبة تفوق المخاطر التي تتخذها . حيث تقوم المؤسسة بتعظيم الاستفادة من مختلف التحفيزات و الافضليات التي تتيحها القوانين (إعفاءات , تخفيضات , خيارات إجراءات جبائية تحفيزية و معدلات ضريبية منخفضة لبعض الأنشطة الاقتصادية و بين الأنظمة الجبائية) .

أما (Chadefaux & Rossignol, 2001, p. 14) , فقد اعتبرا أن للمؤسسة مجموعة من الخيارات الجبائية تمكنها في حدود القوانين الضريبية من تعظيم الاستفادة من تسيير جبايتها. كما عرفه (Schmidt, 2010, p. 101) على انه استعمال المكلف للوسائل القانونية لتخفيض مبلغ الضريبة الواجب أداءها .

I-2- المصطلحات المقارنة له

في سياق آخر فان حصر مجال تطبيق التسيير الجبائي يفترض تمييزه عن كل من الغش و التهرب الجبائي ، حيث يري (Hoffman, 1961, p. 274) أن عدم التفرقة بين هذه الممارسات قد يعرض المؤسسة لتحمل غرامات و عقوبات ضريبية، نتيجة انخراطها في ممارسات قد تعتبرها السلطات الضريبية غير قانونية.

فالغش الجبائي هو استعمال طرق احتيالية و متعمدة للتملص أو محاولة التملص كلياً أو جزئياً من وعاء الضريبة أو من تصفية أو من دفع الضرائب والرسوم المفروضة (بوسقية، 2008، صفحة 111) فهو يقوم على أساس مخالفة القانون للتملص من الضريبة و يترتب عليه عقوبات صارمة في حالة اكتشافه على عكس التسيير الجبائي الذي يستعمل الوسائل القانونية التي تتيحها و تقترحها التشريعات .

أما التهرب الجبائي فقد عرفه (Cozian, 2008, p. 549) على انه التملص الكلي أو الجزئي من الضريبة عن طريق استعمال إجراءات و تركيبات مشروعة ، أي أنّ المكلف بالضريبة يجتهد بشتى الطرق والأساليب للتخلص من أداء بعض الضرائب المستحقة عليه دون مخالفة القانون والنصوص التشريعية .

و يري (Chotin, 1994, p. 145) أن ممارسة التهرب الجبائي تتم في حدود المنطقة الرمادية التي تقع بين المنطقة القانونية و المنطقة الغير قانونية ، و هي المنطقة التي يتم فيها استعمال استراتيجيات ضريبية و لو أنها تتماشى مع القوانين إلا انه يمكن اعتبارها تعسفية أو عدوانية و غالباً ما يعبر عن هذه التصرفات بالتسيير الجبائي العدواني أو التعسفي و هو مصطلح شائع الاستعمال خاصة في البلدان الانجلوسكسونية .

و بالتالي فان التسيير الجبائي يختلف عن التهرب مع الإقرار بوجود منطقة رمادية نتيجة الغموض في بعض التشريعات الضريبية تتمركز فيها بعض الممارسات العدوانية ، تجعل الحاجز الفاصل بين هذين المصطلحين بسيطاً للغاية .

II- خصائص مجلس الإدارة و التسيير الجبائي

العديد من الدراسات و الأبحاث سلطت الضوء على دور مجلس الإدارة كآلية هامة لحوكمة الشركات ، و مسؤوليته على الإستراتيجية الجبائية للمؤسسة و المخاطر المترتبة عنها اتجاه المساهمين و أصحاب المصلحة ، على المستوى الميداني هناك عدة دراسات تناولت العلاقة بين التسيير الجبائي وخصائص مجلس الإدارة ، تمت معظمها على بيئة المؤسسات الانجلوسكسونية في إطار نظرية الوكالة ، حيث سيتم التطرق إليها في الجزء الموالي .

II-1- استقلالية مجلس الإدارة

ينبغي أن يكون تعيين أعضاء مجلس الإدارة من غير الموظفين بالشركة كي تحقق الوصول إلى اتخاذ قرارات مستقلة في الحالات التي يحتتمل فيها وجود تعارض في المصالح. تشكل الاستقلالية أبرز محددات الخصائص النوعية لمجلس الإدارة، ومن المتوقع أن يوفر العضو المستقل عن الإدارة دوراً إشرافياً أكبر لحملة الأسهم (علي، 2012، صفحة 238)، كذلك من خلال خبرة و أهلية هؤلاء الأعضاء مما يسمح بضمان اتخاذ القرار بكل موضوعية و نزاهة. هناك العديد من الدراسات التي سمحت بالتأكد من صحة فرضية أن تواجد نسبة مرتفعة من الإداريين المستقلين عن مجلس الإدارة تساعد في ضبط ممارسة التسيير الجبائي .

دراسة قام بها (Armstrong, Blouin, Jagolinzer, & Larcker, 2015, p. 14) حول عينة من المؤسسات الأمريكية حيث توصلت الدراسة إلى أن مجالس الإدارة التي تتمتع بأكثر استقلالية و خبرة مالية تساهم بتخفيض ممارسات التسيير الجبائي عالية المستوى.

دراسة أخرى قام بها (Khoufi & Abid, 2012, p. 14) حول التسيير الجبائي في المؤسسات العائلية و الغير عائلية التونسية ما بين 2005 و 2009 حيث توصلوا إلى أن المجالس التي يتواجد فيها الأعضاء الخارجيين بكثرة تكون أقل انحرافاً في استراتيجيات التسيير الجبائي.

بناءً عليه يمكن صياغة الفرضية الأولى H1 الخاصة بمتغير استقلالية مجلس الإدارة على النحو التالي:
H1: التواجد الكبير للأعضاء الخارجيين في المجلس يخفض من ممارسة التسيير الجبائي.

II-2- حجم مجلس الإدارة

يعتبر حجم مجلس الإدارة عاملاً هاماً في فعاليته إلا أن نتائج الدراسات السابقة غير متفقة حول اتجاه العلاقة بين حجم المجلس وفعاليته، فهناك من يؤيد أن الحجم الصغير للمجلس يجعله أكثر فاعلية في اتخاذ القرارات و ينتج عنه سهولة في التواصل والتعاون (Jensen, 1993, p. 865) من جهة أخرى هناك تيار من الأبحاث يؤيد أن الحجم الكبير لمجلس الإدارة يجعله أكثر فاعلية في اتخاذ القرارات التي تخدم مصالح فئات متنوعة من الأطراف أصحاب المصلحة، كما أن كبر حجم المجلس قد يؤدي إلى تحسين عملية تشغيل المعلومات (Dalton & Dalton, 2005).
و على مستوى الأبحاث في المجال الضريبي خلصت دراسة (Minnick & Noga, 2010, p. 717) إلى أنه كلما نقص حجم المجلس يؤدي إلى تسيير جبائي أحسن، و أن الحجم الكبير للمجلس يؤدي إلى عدم الفعالية بسبب الصعوبات في اتخاذ القرار خاصة عندما يتعلق الأمر بالتسيير الجبائي الدولي.

و في سياق آخر توصل (Lanis & Richardson, 2011, p. 66) إلى وجود علاقة جوهرية بين حجم مجلس الإدارة و العدوانية اتجاه التسيير الجبائي، بينما لم يتوصل (Aliani & Zarai, 2012, p. 82) إلى وجود علاقة بين حجم المجلس و التسيير الجبائي في المؤسسات الأمريكية، حيث خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين عدد أعضاء المجلس و الاستراتيجيات المتبعة لتخفيض الأعباء الضريبة.

بناءً عليه يمكن صياغة الفرضية الثانية H2 الخاصة بمتغير حجم مجلس الإدارة على النحو التالي:
H2: زيادة أعضاء مجلس الإدارة يؤدي إلى التخفيض من ممارسة التسيير الجبائي.

II-3- ازدواجية وظيفة المدير التنفيذي و رئيس مجلس الإدارة

أنه بوجود الدور المهم والحيوي لرئيس مجلس الإدارة، يجب أن يكون منفصلاً عن رئيس الإدارة التنفيذية، (Cadbury, 1992, p. 20). فقيام رئيس مجلس الإدارة بهذا الدور المزدوج يؤثر سلباً في فعالية الدور الإشرافي للمجلس على الإدارة، فهو مسئول عن اتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها في الوقت نفسه، حيث تصبح بيد هذا الشخص قوة كبيرة قد يستخدمها لتحقيق مصالحه الخاصة بدلاً من العمل على تحقيق مصالح حملة الأسهم (Firth, 2007, p. 474). و عليه فالتفرقة بين منصب المدير و رئيس مجلس الإدارة يسمح بأحسن رقابة على تصرفات الإدارة.

على المستوى الضريبي دراسة (Deslandes & Landry, 2009, p. 16) قامت باختبار هذا العامل على مخاطر الانخراط في عدوانية التسيير الجبائي، لم تكن النتائج ذات دلالة إحصائية.
(Minnick & Noga, 2010, p. 715) يعتقدان أن المؤسسات التي تكون فيها ازدواجية الوظيفة تتميز بإقبال أقل على ممارسة التسيير الجبائي و ارتفاع أعبائها الضريبية كما أن الدراسة الميدانية لهذين الباحثين تبين عدم دلالة هذا المتغير.

دراسة قام بها (Alliani & Zarai, 2012, p. 151) حول المؤسسات التونسية ما بين 2000-2007 توصلوا إلى أن ازدواجية الوظيفة تشجع الانخراط في التسيير الجبائي و بالتالي المساهمة في تخفيض معدل الضريبة الفعلي.

بناءً عليه يمكن صياغة الفرضية التالية H3 الخاصة بمتغير الازدواجية على النحو التالي:

H3: ازدواجية الوظيفة تؤدي إلى التخفيض من ممارسة التسيير الجبائي .

II-4-التنوع الديمغرافي

في إطار الجهود المبذولة لتطبيق قواعد الحوكمة وتعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين تفكر عدة دول في التشريعات التي من شأنها تمكين المرأة كي تتبوأ عضوية مجالس الإدارة ، حيث بادرت عدة دول على غرار فرنسا التي تتطلع من خلال القانون 103-2011 المؤرخ بتاريخ 27 جانفي 2011 المتضمن التمثيلية المتوازنة للنساء و الرجال في مجالس الإدارة و المراجعة و المساواة المهنية المؤسسات المسعرة في حجز 40% من مقاعد المجلس للمرأة في اجل 06 سنوات ابتداء من تاريخ سريان هذا القانون أي بحلول عام 2017 ، وفرض عقوبات على المؤسسات التي لم تتقيد بهذا الالتزام .

الأبحاث التي قامت بدراسة التنوع الديمغرافي في مجلس الإدارة عديدة حيث يري (Gul, Srinidhi, & Anthony, 2011, p. 316) أن هناك تيارين من الأبحاث بخصوص دور التنوع الديمغرافي لمجلس الإدارة ، التيار الأول يرى أن التنوع يؤدي إلى تحسين نوعية النقاش و الإشراف على تقارير المؤسسة ، و يري التيار الآخر أن التنوع يؤدي إلى تخفيض فعالية المجلس من خلال كثرة الخلافات الداخلية و التأثير في قدرته على التصرف . (Croson & Gneezy, 2009, p. 448) يرون أن النساء اقل إقبالا على المخاطرة خاصة في بعض المجالات الاقتصادية و اقل انخراطا في التصرفات الغير أخلاقية.

الأبحاث حول التصرفات الضريبية تقترح عدم تنسيقهم عندما يتعلق الأمر باستراتيجيات التهرب الضريبي حيث يري (Kastlunger, 2010, p. 543) أنه يفترض من النساء إظهار أعلى مستوى من الامتثال الضريبي . الدراسة التي أجراها (Aliani & Zarai, 2012, p. 82) حول 300 مؤسسة أمريكية توصلت إلى أن التنوع بين الجنسين لم يكن له تأثير على استراتيجية التسيير الجبائي نظرا لانخفاض نسبة النساء في الإدارة، والرجال هم أكثر الخبراء في التقليل من الأعباء الضريبية.

نفس الباحثين (Alliani & Zarai, 2012, p. 152) توصلوا في دراسة حول بيئة المؤسسات التونسية إلى أن زيادة نسبة العنصر الأنثوي في المجلس يؤدي إلى تخفيض أنشطة التسيير الجبائي . بناءً عليه يمكن صياغة الفرضية الرابعة H4 الخاصة بمتغير التنوع الديمغرافي على النحو التالي:

H4: زيادة نسبة تواجد العنصر النسائي في المجلس تخفض من ممارسة التسيير الجبائي

III-الدراسة الميدانية

III-1-عينة الدراسة

تشكل عينة الدراسة من 65 مؤسسة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF120 خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015 و تم الحصول على البيانات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة من قاعدة البيانات DATACG الخاصة بحوكمة الشركات ، أما البيانات المالية فتم استخراجها من خلال برنامج DATASTREAM الذي يسمح باستخراج بيانات كل مؤسسة انطلاقا من رقم التعريف الدولي (International Securities Identification Numbers) ISIN و تم كذلك استعمال مختلف التقارير المالية و السنوية المنشورة في المواقع الرسمية لشركات العينة . تم تجميع هذه البيانات في شكل

بيانات مقطعية زمنية من نوع البانل panel data تضم سلسلة من المشاهدات ذات بعدين فردي $N=65$ و زمني $T=4$ وعددها 260 مشاهدة (4X65). وتم الاستعانة ببرمجية Excel و EViews.8 لمعالجة البيانات .

III -2- متغيرات الدراسة و تحليلها الوصفي

III -2-1 متغيرات الدراسة

-المتغير التابع: المتغير التابع في هذه الدراسة هو التسيير الجبائي TM، حيث استعملت الأبحاث السابقة لقياس هذا المتغير عدة طرق (Lanis & Richardson, 2011, p. 59) اعتبر عدوانية التسيير الجبائي كمتغير وهمي يأخذ قيمة 1 إذا تم اتهام المؤسسة بغرامة ضريبية و 0 في حالة العكس ، أما (Desai & Dharmapala, 2005, p. 10) فقد قام بقياس التسيير الجبائي عن طريق الفرق بين النتيجة المحاسبية و الجبائية. بينما هناك العديد من الدراسات تتفق على أن معدل الضريبة الفعلي (ETR) / Effective Tax Rate باعتباره من أفضل الوسائل لقياس التسيير الجبائي و يمثل نسبة الضرائب المسددة من طرف المؤسسة . حسب (Minnick & Noga, 2010, p. 708) يحدد المعدل بقسمة مبلغ الأعباء الضريبية الواجب دفعها من طرف المؤسسة على النتيجة قبل الضريبة . بالرغم من وجود عدة أنواع من هذا المقياس إلا انه في هذه الدراسة سيتم حسابه انطلاقا من البيانات المالية و المحاسبية للمؤسسات من خلال قسمة مبلغ الضرائب على الأرباح الواجب دفعها من طرف المؤسسة على النتيجة قبل الضريبة و ذلك نظرا إلى أن الضريبة على الأرباح من أهم الضرائب التي تخضع لها المؤسسات .

-المتغيرات المستقلة

- **استقلالية مجلس الإدارة IND :** يعكس هذا المتغير نسبة الأعضاء الخارجيين الذين لا يقومون بالإدارة بالنسبة لإجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة .
- **حجم مجلس الإدارة BSIZE :** عبارة عن عدد الأعضاء الذين يتكون منهم مجلس الإدارة و يتم قياسه في هذه الدراسة عن طريق مجموع أعضاء مجلس الإدارة .
- **الازدواجية DUA :** تستخدم الدراسة الحالية متغير وهمي لقياس الثنائية بين رئيس مجلس الإدارة و منصب المدير العام، يتم قياس هذا المتغير عن طريق متغير وهمي يأخذ القيمة واحد (1) إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير العام و يأخذ القيمة صفر (0) إذا كان هناك انفصال بين المنصبين .
- **التنوع الديمغرافي DIV :** تم قياس متغير التنوع الديمغرافي بنسبة العنصر النسائي في المجلس .

-المتغيرات الرقابية

قد يتأثر التسيير الجبائي بعوامل أخرى بخلاف خصائص مجلس الإدارة، لذلك تم إدخال متغيرات الرقابة للسيطرة على العوامل التي يمكن أن تؤثر على مستوى التسيير الجبائي وتنطوي متغيرات الرقابة في البحث على استعمال خاصيتين هامتين من خصائص المؤسسة و المتمثلة في الحجم و العائد على الأصول تم اختيار هذين المتغيرين نظرا للاستعمال الشائع في الأدبيات المحاسبية و الضريبية و أثرهما على التغير في معدل الضريبي الفعلي ETR.

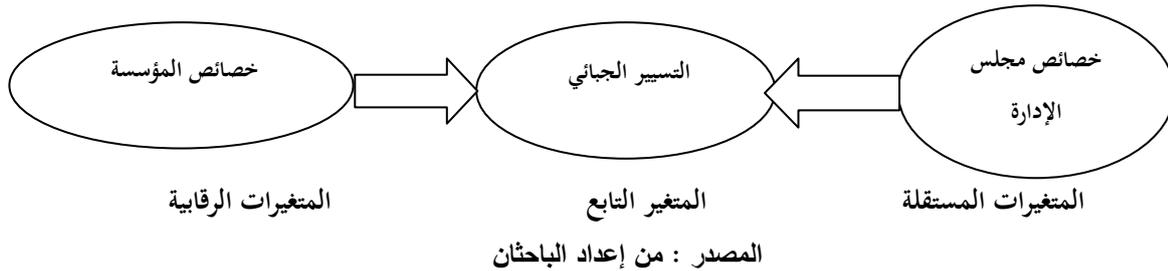
- **العائد على الأصول ROA :** تم قياس معدل العائد على الاستثمار بنسبة نتيجة الاستغلال و مجموع الأصول لاختبار دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء العام كون أن هدف المؤسسة من ممارسة التسيير الجبائي هو

المشاركة في تحسين أداء المؤسسة . كل من (Alliani) (Minnick & Noga, 2010, p. 710) (Zarai, 2012, p. 149) & استعمالوا هذا المتغير كمؤشر لربحية المؤسسة ومراقبة الأداء مع التركيز على أثره على ETR .

- **حجم المؤسسة FSIZE** : تم قياس هذا المتغير عن طريق لوغاريتم القيمة المحاسبية لإجمالي الأصول ، عدة دراسات قامت بإدراج هذا المتغير ، فحسب (Zimmerman, 1983) من المحتمل أن تتعرض الشركات الأكبر حجما لتركيز سياسي كفرض ضرائب أعلى ومسئولية اجتماعية وبيئية ، مقارنة بالشركات الصغيرة حيث اعتبر الضرائب ضمن التكاليف السياسية التي تتحملها هذه المؤسسات ، في سياق آخر ومن منظور النفوذ السياسي يري (Siegfried, 1972), أن المؤسسات ذات الحجم الكبير يكون لديها منخفض لان لديها الموارد الكافية للتأثير في القرارات السياسية ، بالإضافة إلى ذلك فان موارد و حجم هذه المؤسسات يسمح لها بالانخراط في التسيير الجبائي ، تنظيم أنشطتها و تحقيق وفرات ضريبية معتبرة . كل من (Minnick & Noga, 2010, p. 710) و (Aliani & Zarai, 2012, p. 78) قاموا بإدراج حجم المؤسسة و اختبار تأثيره على ETR .

و يمكن تلخيص العلاقة بين متغيرات الدراسة حسب الشكل التالي :

الشكل رقم 01 : العلاقة بين متغيرات الدراسة



و الجدول الموالي يلخص مختلف متغيرات الدراسة و كيفية قياسها :

الجدول رقم 01 : متغيرات الدراسة و قياسها

متغيرات الدراسة	المختصرات	قياس المتغيرات
التسيير الجبائي	TM	الضرائب على الأرباح / النتيجة المحاسبية قبل الضريبة
استقلالية مجلس الإدارة	IND	نسبة الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة
حجم مجلس الإدارة	BSIZE	مجموع أعضاء مجلس الإدارة
ازدواجية الوظيفة	DUA	متغير وهمي = 1 إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير العام للمؤسسة و = 0 في حالة العكس
التنوع الديمغرافي	DIV	نسبة العنصر النسائي في مجلس الإدارة
العائد على الأصول	ROA	نتيجة الاستغلال / مجموع أصول المؤسسة
حجم المؤسسة	FSIZE	اللوغاريتم النيبيري لمجموع أصول المؤسسة

المصدر : من إعداد الباحثان

III - 2-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول الموالي يظهر الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المعالجة ببرمجية EViews.8 :
الجدول رقم 2: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

FSIZE	ROA	DIV	DUA	BSIZE	IND	TM	
15.62308	8.303846	28.26154	0.684615	11.80000	51.20000	31.99615	المتوسط
15.00000	7.000000	27.00000	1.000000	12.00000	50.00000	31.00000	الوسيط
19.00000	43.00000	50.00000	1.000000	20.00000	100.0000	70.00000	القيمة الكبرى
13.00000	2.000000	7.000000	0.000000	4.000000	0.000000	7.000000	القيمة الصغرى
1.418387	5.415905	9.455079	0.465565	3.218911	18.50802	9.862568	انحراف معياري

المصدر : مخرجات برمجية EViews.8

من خلال الجدول 02 المبين أعلاه ، يظهر متوسط متغير التسيير الجبائي الذي تم قياسه من خلال معدل الضريبة الفعلي بنسبة 32 % تقريبا و الوسيط 31 % و هي اقل من متوسط المعدل القانوني للضرائب على الأرباح الشركات المطبق في فرنسا خلال الفترة المدروسة و الذي لا يقل عن (33,33 %) و تضاف إليه مساهمات أخرى حسب رقم أعمال المؤسسات (مساهمة على القيمة المضافة 3,3 % من الضريبة على الشركات ، مساهمة اجتماعية ..) هذا يبين لنا اهتمام المؤسسات الفرنسية بالتسيير الجبائي كوسيلة لتخفيض أعبائها و تحقيق وفورات ضريبية .
متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة يقترب من 12 عضوا ، و هذا يتفق مع مختلف الدراسات و توصيات موثوق الحوكمة التي تنص أن العدد الأمثل للأعضاء يكون ما بين 10 و 12 عضو . كما أن أكثر من نصف الأعضاء هم من الخارجيين (51.20 %) مما يساهم في تعزيز استقلالية المجلس . أما بالنسبة للتنوع الديمغرافي فتظهر النتائج أن متوسط المقاعد التي يشغلها العنصر النسائي في المجلس هو 28 %، هذا المعدل يعكس التشريعات و توصيات الحكومة التي تلزم إدراج العنصر النسائي ضمن مجالس إدارة المؤسسات و التي من المفروض أن تصل إلى نسبة 40 % من مقاعد بحلول عام 2017 بالنسبة للمؤسسات الفرنسية .

III-3- الدراسة القياسية

لدراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على التسيير الجبائي تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي المتعدد على معطيات البانل حيث يظهر نموذج الدراسة على شكل معادلة الانحدار الخطي المتعدد على النحو الآتي :

$$TMit = \alpha + \alpha1 INDit + \alpha2 BSIZEit + \alpha3 DUAit + \alpha4 DIVit + \alpha5 ROAit + \alpha6 FSIZEit + \epsilon it$$

المرحلة الأولى من الدراسة القياسية هي التأكد من اختيار نموذج التقدير الملائم (نموذج التجميعي ، نموذج التأثيرات الثابتة ، نموذج التأثيرات العشوائية) و صلاحية البيانات للدراسة و هو الإجراء المتبع عندما يتعلق الأمر بعينة من بيانات البانل ثم نقوم بعد ذلك بتقدير معادلة الانحدار باختيار الطريقة المناسبة، و تمت جميع مراحل المعالجة بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews.8.

III-3-1 اختيار نموذج التقدير الملائم:

لاختيار نموذج التقدير الملائم من نماذج البانل (نموذج التجميعي ، نموذج التأثيرات الثابتة ، نموذج التأثيرات العشوائية) قمنا باختبار تواجد الآثار الثابتة للعينة المدروسة للمفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة باستعمال Likelihood Ratio -Redundant fixed effects tests المتوفر في برمجية 8.EVIEWS (Bolek & Lyrودي, 2017, p. 25).

من خلال الجدول 03 المبين أدناه تظهر نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمالية p-value تساوي (0.0 000) اقل من 1 % وبالتالي نرفض فرضية عدم لغياب الآثار الثابتة و اعتماد الفرضية البديلة أي أن العينة المدروسة تحتوي على آثار ثابتة ، و بالتالي فنموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل .

الجدول رقم 3 : نتائج اختبار Redundant fixed effects tests

Redundant fixed effects tests	STATISTIC	df	Prob
Cross- section F	4.331046	64,189	0.0000
Cross- section Chi-Square	234.738334	64	0.0000

المصدر : مخرجات برمجية 8.EVIEWS

و للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية تم استعمال اختبار Hausman (1978) . من خلال الجدول 03 المبين أدناه فان قيمة الاحتمالية p-value لهذا الاختبار هي 0.0360 أي اقل من 0.05 مما يعني رفض فرضية عدم و القول أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم .

الجدول رقم 4 : نتائج اختبار Hausman

Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
14.647544	6	0.0360

المصدر : مخرجات برمجية 8.EVIEWS

من خلال نتائج اختبار Redundant fixed effects tests و Hausman تبين أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم و بذلك سنعمد على هذا النموذج في دراستنا .

III-3-2 اختبار صلاحية بيانات الدراسة

وقبل إجراء الاختبارات التطبيقية فإننا عمدنا إلى التحقق من صلاحية بيانات الدراسة، و حلوها من المشاكل التي قد تؤثر على نتائج الاختبار ، و من بين المشاكل الشائعة في بيانات البانل يوجد مشكلة التداخل الخطي "Multicollinearity"

و عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity و الارتباط الخطي Autocorrelation سيتم معالجتهما تبعاً لأساليب الاقتصاد القياسي المتعارف عليها في حالة وجودهما في العينة ، بشكل يجعلنا مطمئنين لصحة نماذج الدراسة.

• التداخل الخطي

الانحدار الخطي يفترض عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة و الجدول الموالي لمصفوفة الارتباط بيرسون Pearson يظهر درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة .

الجدول رقم 5 : مصفوفة الارتباط Pearson

	IND	BSIZE	DUA	DIV	ROA	FSIZE
IND	1.000000 -----					
BSIZE	-0.067699 0.2768	1.000000 -----				
DUA	-0.180399 0.0035	0.104601 0.0923	1.000000 -----			
DIV	0.001222 0.9844	- 0.125135 0.0438	- 0.075040 0.2279	1.000000 -----		
ROA	-0.091666 0.1405	- 0.116760 0.0601	- 0.093536 0.1325	-0.084798 0.1728	1.000000 -----	
FSIZE	0.168786 0.0064	0.667565 0.0000	0.082396 0.1854	0.018895 0.7617	-0.259964 0.0000	1.000000 -----

المصدر : مخرجات برمجية EVIEWS.8

يبين الجدول أعلاه مصفوفة الارتباط لاختبار Pearson ما بين المتغيرات المستقلة تسمح باكتشاف مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity ، حيث لم تظهر النتائج أي ارتباط قوي بين المتغيرات و أعلى ارتباط كان بين المتغيرين حجم المؤسسة و حجم مجلس الإدارة بقيمة 0.667565 عند مستوى معنوية 1% و هو اقل من 0.8 كما تنص عليه اغلب الدراسات لاستنتاج وجود التداخل الخطي، هذا يقودنا إلى استخلاص غياب مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة .

• عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي

لاختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity من خلال اختبار فرضية عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Homoskedasticity تم استعمال اختبار مضاعف للجرائم LM المقترح من طرف Breusch and Pagan سنة 1979 و يتم حساب $R\text{-squared} = LM \cdot n$ هذا الاختبار LM غير متوفر مباشرة في برمجية EVIEWS.8 بالنسبة لبيانات البانل و لكن يمكن حسابه بالاستعانة بمده البرمجية من خلال إتباع المراحل التالية (Asteriou & Hall, 2016, p. 125) :

-تقدير الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ثم نقوم باستخراج بواقي التقدير بالاستعانة ببرمجية EViews.8.

-تقدير انحدار ثانوي بتعويض قيم المتغير التابع بقيم مربعات البواقي المستخرجة
-نستخرج البيانات اللازمة لحساب اختبار LM من نتائج تقدير معادلة الانحدار الثانوي حيث n هي عدد المشاهدات المستعملة في تقدير الانحدار الثانوي و R-squared هو معامل التحديد لهذا التقدير
-بعد ذلك يمكننا حساب اختبار LM الذي يتبع توزيع اكاى تربيع χ^2 بدرجة حرية يساوي K عدد المتغيرات المقدره عند مستوى معنوية معين و قاعدة اتخاذ القرار تكون على النحو التالي : إذا كان اختبار LM أكبر من القيمة الجدولية χ^2 نرفض الفرض العدم و نستخلص بوجود مشكلة عدم ثبات التباين و العكس صحيح .
نتائج تقدير الانحدار الثانوي لمربعات البواقي تسمح لنا بالحصول على معامل التحديد $R\text{-squared} = 0.042088$ و عدد المشاهدات $n = 260$ و بالتالي يمكن احتساب اختبار LM و الذي يساوي : $10.94288 = 260 \times 0.042088$ أما قيمة اكاى تربيع χ^2 عند درجة حرية $K = 6$ عدد المتغيرات المستقلة و مستوى معنوية 5% يستخرج مباشرة من برمجية EViews.8 و يساوي 12.59159 .

من خلال المقارنة يظهر أن اختبار LM (10.94288) اصغر من قيمة اكاى تربيع (12.59159) و بالتالي نقبل الفرض العدم و نستخلص أن العينة لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

• الارتباط الذاتي

لاختبار وجود الارتباط الذاتي أي ارتباط حد الخطأ العشوائي للفترة الحالية بالحدود العشوائية للفترات السابقة قمنا باستعمال اختبار (1978) Breusch-Godfrey LM test ولإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية (Asteriou & Hall, 2016, p. 167) :

-نقوم بتقدير دالة الانحدار الأصلية ثم نستخرج منها البواقي
- نقوم بتقدير انحدار ثانوي باستعمال قيم البواقي كمتغير تابع و متغيرين مستقلين بدرجة إبطاء 1 و 2
-نستخرج البيانات اللازمة لحساب اختبار $R\text{-squared} = LM$ * n من نتائج تقدير معادلة الانحدار الثانوي حيث n هي عدد المشاهدات المستعملة في تقدير الانحدار و R-squared و هو معامل التحديد
- نقارن القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية ل اكاى تربيع χ^2 وبدرجة حرية مساوية إلى عدد المتغيرات المقدره و مستوى معنوية معين . فإذا كانت قيمة اختبار LM المحسوبة أكبر من الجدولية هذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي بمعنى آخر وجود مشكلة الارتباط الذاتي والعكس صحيح.
نتائج تقدير الانحدار الثانوي للبواقي تسمح لنا بالحصول على معامل التحديد $R\text{-squared} = 0.244143$ و عدد المشاهدات $n = 130$ حيث فقدت هذه الأخيرة 130 مشاهدة بعد إدراج الإبطاء من الدرجة الثانية و بالتالي يمكن احتساب اختبار LM و الذي يساوي $130 * 0.244143 = 31,73859$ أما قيمة اكاى تربيع عند درجة حرية $K = 8$ بعد إضافة متغيرين تفسيريين و مستوى معنوية 5% يستخرج مباشرة من برمجية EViews.8 و يساوي 15.50731 .

من خلال المقارنة يظهر أن اختبار LM (31,73859) أكبر من قيمة آكاي تريبع (15.50731) فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي بمعنى آخر وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

III-3-3 تقدير الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العامة (GLS)

لحل مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) لتقدير نموذج الدراسة عوض طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وكانت النتائج مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم 6 : نتائج تقدير الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العامة (GLS)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IND	0.078804	0.018013	4.374738	0.0000
BSIZE	0.388919	0.217850	1.785260	0.0758
DUA	0.956158	0.611312	1.564108	0.1195
DIV	-0.096655	0.022985	-4.205039	0.0000
ROA	-0.631167	0.098708	-6.394259	0.0000
FSIZE	-2.082865	0.769451	-2.706949	0.0074
C	63.23105	12.26157	5.156848	0.0000
R-squared	0.850041	Mean dependent var		79.01478
F-statistic	15.30488	Durbin-Watson stat		2.333361
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : مخرجات برمجية 8.EVIEWS

يتضح لنا من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه ما يلي:

- المتغير IND استقلالية مجلس الإدارة يظهر قيمة موجبة (0.078804) مما يعني أن هناك علاقة موجبة بين استقلالية المجلس و معدل الضريبي الفعلي و ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 1 % ، أي أن ارتفاع نسبة الأعضاء الخارجيين يزيد في معدل الضريبي الفعلي ، و منه نستخلص أن ارتفاع نسبة الأعضاء الخارجيين في المجلس يقلل من ممارسة التسيير الجبائي مما يشهد صحة فرضيتنا الأولى H1. هذا يؤكد كذلك النتائج المتوصل إليها من طرف (Khoufi & Abid, 2012, p. 14) بأن تواجد الأعضاء الخارجيين في المجلس سيعزز الاستقلالية و الخبرة كما انه يساهم في تخفيض مستوي تبني الاستراتيجيات الجبائية لحماية المساهمين من تلاعب الإدارة و التحلي بالمسؤولية الاجتماعية من خلال التطبيق الجيد للتشريعات الجبائية .

- المتغير BSIZE حجم مجلس الإدارة يظهر بقيمة موجبة (0.388919) ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10 % لهذا المتغير ، هذا يعني أن ارتفاع عدد أعضاء المجلس يساهم في التقليل من ممارسة أنشطة التسيير الجبائي و هذا ما يثبت صحة فرضيتنا الثانية H2 . و يتفق هذا مع النتائج التي توصل اليها (Minnick & Noga, 2010, p. 717) إلى أن نقص حجم المجلس يؤدي إلى تسيير جبائي أحسن ، و أن الحجم الكبير للمجلس يؤدي إلى عدم الفعالية بسبب الصعوبات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالضريبة و بالتالي ارتفاع معدل الضريبة الفعلي.

- بالنسبة للازدواجية DUA لم تكن النتائج ذو دلالة إحصائية لهذا المتغير .

- المتغير DIV التنوع الديمغرافي و الذي تم قياسه بنسبة تواجد العنصر النسائي في المجلس يظهر بقيمة سالبة (-0.096655) عند مستوي معنوية 1% ، مما يدل على أن ارتفاع نسبة العنصر النسائي يؤدي إلى زيادة ممارسة أنشطة التسيير الجبائي و انخفاض معدل الضريبة الفعلي ، و هو ما يثبت عدم صحة الفرضية الرابعة H4. هذا لا يتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي تعتبر أن العنصر النسائي اقل مخاطرة و إقبال على تسيير الأمور الضريبية (Croson & Gneezy, 2009, p. 448) و (Kastlunger, 2010, p. 543) و قد يمكن تفسير هذه النتائج إلى كون ان التنوع و ارتفاع العنصر النسائي في المجلس يؤدي إلى تحسين نوعية النقاش و الإشراف على تقارير المؤسسة ، و بالتالي هناك فعالية أكبر في اتخاذ القرارات بما في ذلك القرارات الضريبية .

- المتغير ROA العائد على الأصول يظهر بقيمة سالبة (-0.631167) عند مستوي معنوية 1% أي هناك علاقة عكسية بين العائد على الأصول و معدل الضريبة الفعلي ، مما يدل أن ممارسة أنشطة التسيير الجبائي تساهم في تخفيض معدل الضريبة الفعلي و بالتالي زيادة معدل العائد على الأصول هذا يؤكد أن ممارسة التسيير الجبائي بفعالية تساهم في تخفيض الأعباء و بالتالي إلى تحسين أداء المؤسسة .

- المتغير FSIZE مجموع قيمة أصول المؤسسة يظهر بقيمة سالبة (-2.082865) عند مستوي معنوية 1% أي هناك علاقة عكسية بين حجم المؤسسة و معدل الضريبة الفعلي، و يمكن تفسير ذلك أن المؤسسات ذات الحجم الكبير لها الإمكانيات و الموارد اللازمة لممارسة التسيير الجبائي و تخفيض أعبائها الجبائية .

خاتمة: نتائج الدراسة و التوصيات

نتائج الدراسة

هدف هذا البحث إلى اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الانخراط في ممارسة التسيير الجبائي من خلال التطبيق على عينة من 65 مؤسسة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF120 للفترة ما بين 2012-2015 و ذلك لاختبار أربعة فرضيات أظهرت النتائج ما يأتي :

- ارتفاع نسبة الأعضاء الخارجيين في المجلس يقلل من ممارسة التسيير الجبائي حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع نسبة الأعضاء الخارجيين و معدل الضريبة الفعلي .

- ارتفاع عدد أعضاء المجلس يساهم في التقليل من ممارسة أنشطة التسيير الجبائي حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع عدد أعضاء المجلس و معدل الضريبة الفعلي

- أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين ازدواجية الوظيفة و ممارسة التسيير الجبائي

- يؤدي التنوع الديمغرافي للمجلس (من خلال قياس نسبة تواجد العنصر النسائي في المجلس) إلى زيادة الانخراط في ممارسة التسيير الجبائي حيث أظهرت النتائج وجود علاقة سالبة بين نسبة تواجد العنصر النسائي و معدل الضريبة الفعلي.

التوصيات

تم من خلال هذه الورقة البحثية دراسة العلاقة بين التسيير الجبائي و خصائص مجلس الإدارة و كيف يؤثر هذا الأخير من خلال دوره الإشرافي و الرقابي في ضبط الممارسات ذات البعد الضريبي للمؤسسة .

من خلال عينة مكونة من 65 مؤسسة فرنسية للفترة ما بين 2012-2015 تظهر النتائج إلى أن هناك ثلاث (03) خصائص و المتمثلة في استقلالية المجلس ، حجمه و التنوع الديمغرافي لها تأثير جوهري في تغير معدل الضريبة الفعلي و بالتالي في مدى إقبال المؤسسة على ممارسة التسيير الجبائي بينما الخاصية الرابعة المتمثلة في الازدواجية لم يكن لها دلالة معنوية.

حيث جاء هذا البحث كمدخل لدراسة المحددات الأساسية لتحسين التسيير الجبائي للمؤسسات من خلال دراسة تأثير احد الآليات الأساسية لحوكمة الشركات و هو مجلس الإدارة ، كما ستسمح نتائج الدراسة للقائمين بالحوكمة كيفية إدراج معايير التركيبة المثلى للمجلس التي يمكن من خلالها التأثير على التسيير الجبائي و ضبط ممارساته بطريقة تسمح بتعظيم قيمة المؤسسة و بدرجة مقبولة من المخاطر .

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لم تختبر جميع الخصائص التي يتمتع بها مجلس الإدارة كالخبرة المالية للأعضاء و عدد الاجتماعات و لجان المجلس مما يفتح المجال لدراسات أخرى في هذا المجال .

قائمة المراجع باللغة العربية

1. بوسقيعة ، ا. (2008). خصوصية اجراءات الجريمة الجبائية و قمعها .كلية الحقوق جامعة قلمة . 114-102 ,
2. علي ، ي. (2012). أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية-دراسة تطبيقية .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية . 254-223 ,

قائمة المراجع باللغة الاجنبية

3. Aliani, K., & Zarai, A. M. (2012). Demographic Diversity in the Board and Corporate Tax Planning in American Firms. *Business Management and Strategy* , 72-86.
4. Aliani, K., M'hamid, I., & Zarai, M. a. (2011). Diversite en genre dans le conseil d'administration et optimisation fiscale: validation dans le contexte tunisien . *Global Journal of Management and Business Research* , 41-50.

5. Alliani, K., & Zarai, m. a. (2012). The board of directors and the corporate tax planning :Emperical evidence from Tunisia. *International Journal of Accounting and Financial Reporting* , 142-157.
6. Armstrong, C., Blouin, L., jagolinzer, A., & Larcker, D. F. (2015). Corporate governance , Incentives and Tax avoidance. *Journal of Accounting and Economics* , 1-17.
7. Asteriou, D., & Hall, S. (2016). *Applied Econometrics*. London : Palgrave Macmillan.
8. Cadbury. (1992). , "Report of the committee on the financial aspects of corporate governance", London, , 1992,. London: Gee Publishing.
9. chadefaux, M., & Rossignol, J. L. (2001). ethique et comportement fiscal de l'entreprise. *entreprise ethique* , 12-21.
10. Chotin, R. (1994). *Le fisc, la petite entreprise et l'expert comptable jeux d'acteurs et stratégies judicieuse*. Paris: L.G.D.J.
11. Cozian, M. (2008). *Précis de fiscalité des entreprises*. Paris: Lexis Nexis Litec.
12. Croson, R., & Gneezy, U. (2009). Gender differences in preferences. *Journal of Economic Literature* , 448-474.
13. Dalton, C. M., & Dalton, D. (. (2005). Boards of Directors: Utilizing Empirical Evidence in Developing Practical Prescriptions. *British Journal of Management* , 91-97.
14. Desai, M., & Dharmapala, D. (2005). Corporate Tax Avoidance and Firm Value. *NBER The National bureau of economics research Paper No. 11241* , 32.
15. Deslandes, M., & Landry, S. (. (2009). Risque d'agressivite fiscale , reputation et gouvernance. *8eme Conférence Internationale de Gouvernance*, (p. 26).
16. Firth, N. (2007). Ownership, two-tier board structure, and the informativeness of earnings :evidence from china. *Journal of Accounting and Public Policy* , 449-463.
17. Gul, F., Srinidhi, B., & Anthony, C. (2011). Does board gender diversity improve the informativeness of stock prices. *Journal of accounting and Economics* , 314-338.
18. Hoffman, W. H. (1961). The theory of tax planning. *The Accounting Review* , 274-281.
19. Jensen, M. (1993). The modern industrial revolution, exit, and the failure of internal control systems. *Journal of Finance* , 831-880.
20. Kastlunger, B. D. (2010). Sex differences in tax compliance: Differentiating between demographic sex, gender-role orientation, and prenatal masculinization . *Journal of economic psychology* , 542-552.
21. Khoufi, W., & Abid, M. (2012). La gestion fiscale dans les entreprises familiales et non familiales (Cas des entreprises tunisiennes). *revue comptable et financiere* , 3-18.
22. Lanis, R., & Richardson, G. (2011). The effect of board of director composition on corporate tax aggressiveness. *Journal of accounting and Public Policy* 50-70.
23. Minnick, K., & Noga, T. (2010). Do corporate governance characteristics influence tax management. *Journal of Corporate Finance* , 703-718.
24. Schmidt, J. (2010). *Analyse juridique et économique de l'entreprise: la détermination du prix de transfert*. Paris : Editions Lamy fiscal .
25. Serlooten, P. (2001). *Droit fiscal des affaires*. Paris: Dalloz.
26. Siegfried, J. (1972). *The relationship between economic structure and the effect of political influence; empirical evidence from the corporation income tax program*. Wisconsin: Thesis. University of Wisconsin.
27. Zimmerman, J.-L. (1983). Taxes and firm size. *Journal of Accounting and* , 119-149.